سيبويه فلم يعتبروا الشبه بالاعلام واعتبروه في الصفات قال ونحوا لذي دل
عليه كلام سيبويه الثاني ما يلزم بتقدير تمامه الاداة كما في عدم النظير لو رخم
طيلسان بكسر اللام فانه لو قدرتها ثما لزم وجود فيعل بكسر العين في الصحيح العين
ونحو انه مهمل كذا جزم به ابن مالك قال ابو حيان هذا امر هيّن لم يعتبره الاخفش واما سائر
النحويين كالسيرافي وغيره فانهم اجازوا فيه التمام ولم يعتبروا ما يؤول اليه الاسم
بعد الترخيم من ذلك لان الاوزان انما يعتبر فيها الاصل لا ما صارت اليه بعد
الحذف واذا ترك لا ينتظر اعطي من الاسم ما يستحقه لو تم به وصفا فيضم ظاهرا
ان كان صحيحا فيقال يا جار ويا حجي ويا هرق وتقدر فيه الضمة ان كان معتلا
كقولك في ناجيه يا ناجي بسكون الياء ويقبل بالعلتين والابدال كقولك في ثمود يا
ثمي بقلب الواو ياء اذ ليس في الاسماء المتمكنة ما اخره واو قبلها ضمة وفي علاوة
وسقاية يا علاء ويا سقاء بابدال الواو والياء همزة لوقوعهما اخرا اثر الالف زائدة
وفي قطوان يا قطا بقلبها فواو لما لتحركهما وانفتاح ما قبلها وان كان ثانيا
ذا لين ضعف ان لم يعلم له ثالث كلات مسمى به اذا رخمته حذفت التاء وضعفت الالفا
لحركتها الثانية فانقلبت همزة فقيل يا لاء ان علم ثالثه جيء به كذات علما يرخم برد
التاء ورد المحذوف وهو الواو لان اصله ذوات وكذا قيل في المثنية ذوا تا
فيقال يا ذوا وفلا يتعين لغة التمام عند البصريين في شيء من الاسماء وقال الكوفية
يتعين فيما اذا كان قبل الاخر ساكن كبرقل فرازا من وجود اسم متمكن ساكن الاخر
ص وجوز الاكثر زيادة التاء مفتوحة فيما حذفت منه وقوم الالف المحدودة
والوقف عليها لمرخم بحذفها عالتاء ساكنة وهي المحذوفة او للسكت ملنى وعوض
عينا الف الاطلاق ضرورة ش فيه مسئلتان الاولى سمع من كلام العرب مثل
يا عابيشة بفتح التاء قال النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب ما الرواية بفتح اميمة
فاختلف النحاة في تخريج ذلك فقال ابن كيسان هو مرخم وهذه التاء التي المبدلة
منها التأنيث التي تلحق في الوقف انيبت اليها او وصل اجراء له مجرى الوقف الوقف
الفتح اتباعا لحركة اخر المرخم المنتظر وذهب قوم منهم الفارسي الى انها اقحمت
بين حرف اخر المرخم وحركته فحركت بحركته وذهب قوم الى القول بزيادتها حشوا الا انها
لو دخلت بعد الحرف وحركته لزالت الاسم قد كمل ووجب بناؤه على الضم وذهب
اخرون منهم سيبويه الى ان التاء زائدة اخرا اليها فانها التي حذفت في الترخيم وحركت
بالفتح اتباعا وعلى هذا لا يزال الاسم مرخم وقيل انه غير مرخم والتاء غير زائدة
بل هي تاء الكلمة حركت بالفتح اتباعا لحركة ما قبلها والاسم مبني على الضم تقديرا
كان الاول من يا زيد بن عمرو كذلك وهذا ما اختاره ابن مالك في شرح التسهيل
بعد جزمه بقول سيبويه في التسهيل واختاره ايضا ابن طلحة والحق قوم في جواز
الفتح بذي الهاء ذا الالف الممدودة فاجازوا ان يقال يا عفراء هلم بالفتح قال ابن مالك
وهذا لا يصح لانه غير مسموع وقياسه على ذي التاء قياس على ما خرج عن القياس

في الثالث الوقف على المرخم بحذف التاء عن هاء ساكنة فيقال في الوقف على مثل يا طلح يا طلحه ونحو ذلك كما حكى سيبويه يا حرمله

الثانيه لا يستغني في الوقف عن زيد باحرملة قال ابن عصفور وهذا ليس
ولا يقاس عليه وقال ابو حيان بل يقاس عليه لانه ليس في ضرورة شكله قليل واذا
وقف بها قيل هي التي كانت في الاسم قبل ترخيمه اعيدت في الوقف ساكنة مقلوبة ها
اذ هي غيرها وهي هاء السكت المزيدة في الوقف خلاف جزم ابن مالك بالاول قال
ابو حيان وحاصله ان الترخيم لا يكون الا في الوصل فاذا وقفوا فلا ترخيم قال
وظاهر كلام سيبويه الثاني قال ومحل زيادتها انما اذا رخم على لغة الانتظار اما
اذا رخم على لغة التمام فلا لانه نقض لما اعتزموا عليه من جعله اسما تاما حينئذ ومبنيا على الضم
وقد يجعل بدل الهاء الف الاطلاق عوضا منها في الضرورة قال فقفي قبل التفرق
يا ضباعا ذكره ابن عصفور وغيره ونص عليه سيبويه فقال واعلم ان الشعراء اذا
اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف وذلك لانهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي
بدلا منها ص المفعول المطلق هو المصدر وقيل يختص بما فعله عام وقيل اعم منه
ش انما سمي مفعولا مطلقا لانه لم يتقيد بحرف جار كالمفعول به وله وفيه ومعه والمصدر
هو المفعول حقيقة لانه هو الذي يحدثه الفاعل واما المفعول به فمحل الفعل والزمان
وما يقع فيه الفعل والمكان محل الفاعل والمفعول والفعل والمفعول له علة
وجود الفعل والمفعول معه مصاحب للفاعل او المفعول قال ابو حيان تسمية ما
انتصب مصدرا مفعولا مطلقا هو قول النحويين الا ما ذكره صاحب البسيط من تقسيمه
المصدر المنتصب الى مفعول مطلق والى مؤكد والى مشبع فالمفعول المطلق عنده ما كان
من الافعال العامة نحو فعلت وصنعت وعملت واوقعت فاذا قلت فعلت فعلا
فالواقع ذات الفعل لان الذوات الواقعة شيئا هي هذا ولا يتنوع الا بحسب مواقع
الخارجة عنا ولا تكون مطلقة وصفا بل في مقابلة كقولك خلق الله زيدا
فانه مفعول مطلق فلذلك كان المفعول المطلق اعم من المصدر المطلق ص وهو
اصل للفعل والوصف وقال الكوفية الفعل وابن طلحة كل اصل وقوم الفعل
اصل الوصف ش مذهب البصريين ان المصدر اصل والوصف فرعان مشتقان منه
لانهما يدلان على ما تضمنه من معنى الحدث وزيادة من الزمان والذات التي قام بها
الفعل وذلك وشان الفرع ان يدل على ما يدل عليه الاصل وزيادة وهي فائدة
الاشتقاق ومذهب الكوفيين ان الفعل اصل والمصدر مشتق منه لان المصدر
مؤكد للفعل والمؤكد قبل المؤكد ولان المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته
وذلك شان الفرع ان يحمل على الاصول وذهب ابن طلحة الى ان كلا من المصدر والفعل
اصل بنفسه وليس احدهما مشتقا من الاخر وذهب بعض البصريين الى ان المصدر اصل
للفعل والفعل اصل للوصف ورد بانه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على
زمن معين فبطل اشتقاقه منه وتعين اشتقاقه من المصدر قال ابو حيان هذا الخلاف
لا يجدي كبير منفعة ص ثم ان لم يفد زيادة على عامله فمبهم لتوكيده والا فمختص لنوع
وعدد ويثنى ويجمع دون الاول وفي النوع خلف ش المصدر نوعان مبهم وهو ما يساوي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1